لا يجوز لان الحد لا يثبت بالشبهة وفي الزنا شبهة ولان الاية وجبت جلد
مائة حد فلو كان الجلد مع التغريب حدا لم يكن الجلد وحده حدا لانه يكون بعض
المشروع فلا يسقط به الفرض الذي لزمنا اقامته كالرابعة من الركعتين فكانت
الزيادة نسخا مستقلا فلا يجوز الشيئين بجملة واحدة فان قيل فلا يكون الزيادة نسخا لان
كل سنتين يصح اجتماعهما لا يكون ناسخا للاخر كايجاب الزكوة بعد الصلاة وليس
بمنع اجتماع الجلد والنفي قلنا وقع الشيئين ليس بمقصود على ما لا يصح اجتماعهما
لانه كان يصح اجتماع الجلد مع الجنس والاذى عم الجنس والاذى نسخا بآية
وصوم عاشوراء نسخ بصوم رمضان فكذلك نسخت سائر الصدقات
بالزكوة وقد كان يصح الايجاب والا لم يثبت الزيادة على النص ايجاب فرض
بعد فرض لان وجود احد الفرضين وعدمه لا تأثير لهما في الفرض الاخر فلا في الجواز
ولا في البطلان لان ترك الزكوة لا يؤثر في صحة الصلاة وعدم بعض المدح كونه
عليه الباقي حدا كان ترك بعض اعضاء الوضوء في الطهارة يمنع الباب في ان يكون
ولكن ترك ركعة من الفرض تمنع الباقي ان يكون فرضا والجواب بما تمسكوا ان حد
التغريب فنقول انه منسوخ بحديث ماعز كما تقدم بيانه في المسئلة المتقدمة وهو
منسوخ بقوله لكما المرأة والزاني فاجلدوا الاية عليه الصلاة والسلام قال خذوا عني
قد جعل الله لهن سبيلا ولو كانت هذه الاية نازلة من قبل لقال خذوا عن القرآن
فدل على الاية متأخرة ناسخة لحد التغريب وتغريب ابي بكر وعمر محمول على التعزير
والسياسة بدليل ما قلنا وذلك جائز عندنا ايضا وكلامنا في نفي مشروعية النفي فبطل
الا ترى ان عمر نفى نصر ابن الحجاج لافتتان النساء بصباحة وجهه ومعلوم ان صباحة
الوجه لا توجب التغريب وقد قال علي في نفيه بيانه فيما ذكر الفقيه في حديث
منصوره ابن الزبير في كتاب التغريب ان الوليعة بلغت عمر ام الحجاج بن يوسف كان
نخة المغيرة بن شعبة وهي القبيلة الا سبيل الى ثمر نافاشر بها ام لا سبيل الى نصر بن
حجاج وكان نصر من الحجاج من بني سليم وكان رجلا جميلا راجاه عمر بن الخطاب ذات
يوم ليلة وهذه المرأة تقول ذلك البيت ندى بطون بحجاج فسيروه الى البصرة
فاتى بحجاج بن منصور السلمي وهذه امراته سفهلية وكان بحجاج امرد فكتب

نصر

نصر على الارض احبك حبا لو كان فرتك لا خلك ولو كان تحتك لا قلك فكتبت
المرأة فانا والله نكتب بحجاج على الكتابة اناه ادخل كنا يا فقراء فاخرج نصر
اذ طلعها وكان عمر ابن الخطاب سمع ايضا بلا بالمدينة اعوذ برب الناس
من شر معقل اذا معقل راح يقبح رجلا يعني معقل بن سنان الاشجعي وكان جميلا
قدم المدينة فقال عمر الحق بها ويك بقال رجل شعره بالجيم اي جعده او الى كونه
كل المذكور والضمير راجع الى الجلد بيانه ان المذكور في الاية هو الجلد لا غير فيكون
كل المذكور فاذا كان كل المذكور يكون كل الموجب لانه لو كان يجب شيء اخر لبينه لان
الموضع موضع يحتاج اليه في البيان وترك البيان في هذا الموضع لا يجوز للزوم الاخلال
قوله وهو عليه الصلاة والسلام الضمير راجع الى شطوره اي شطور الحديث قوله عليه
الصلاة والسلام الثيب بالثيب الحديث وقد مر طرقه في موضعه اي عرف مر في
شيء قوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام في طريقة الخلاف
وعن بيناه على وجه يرتضيه العاقل المنصف قوله الا ان يترك الامام مصلحة فيتوجه
على ما قدمنا يترك استثناء من قوله ويجمع في البكر بين النفي والجلد يعني اذا رأى الامام التغريب
مصلحة لدعارات الزناة فيجوز ذلك على انه تعزير وسياسة لا على ان حد الكمار وردي من
تغريب نصر وقد مر ذلك قوله واذا زنى المريض وحده الزنى يرجم هذا لفظ القدوري فانه
يحتمل وجهين احدهما ان المريض اذا زنا لا يخلو من احد امرين اما ان كان محصنا او غير محصن فان
كان محصنا يرجم بلا انتظار لانه مستحق الهلاك والرجم في حالة المرض اقرب الى الهلاك
وان كان غير محصن ينتظر الى ان يبرأ يجلد لان الا هلاك ليس بمستحق عليه والجلد
هذه الحالة قد يفضي الى الهلاك فيوقف الى البرء هذا قول الشيخ ابو نصر وغيره يجلد
يجلد في الحال عند ابي حنيفة خوف التلف قوله واذا زنت الحامل لم تحد حتى تضع
حملها هذا لفظ القدوري اعلم ان الحامل اذا زنت لا تخلو حالة الحمل سواء كان حدها
جلدا او رجما لان في الرجم اهلاك ولدها والمستحق اهلاكها لا اهلاك ولدها
في الجلد يخاف على ولدها اهلاك ولدها اما في شرح زاهر يا ملتقطا لكن يجلس الحامل ان كانت
غير زانية ها بالبينة الى ان تلد لئلا يفوت الحد بهربها فاذا ولدت ينظر ان كانت
غير محصنة ترجم حين تضع ولدها وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)